

شفافية المالية العمومية في الجزائر: واقع وآفاق

Public Finance Transparency in Algeria: Reality and Prospects

أكحل محمد

جامعة باتنة 1

akhalameur@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/10/16، تاريخ القبول: 2022/09/17، تاريخ النشر: سبتمبر 2022

الملخص:

يعتبر التسيير السليم للمالية العمومية المرتكز على تبني مبدأ الشفافية شرطا ضروريا لتحقيق حكامه المالية العمومية، حيث تعد الشفافية من المصطلحات الحديثة التي تعني ضرورة إطلاع الجمهور على السياسات، وكيفية تسيير المال العام من قبل المكلفين بها بهدف تحقيق المشاركة التي تضمن الحد من مظاهر الفساد، وتشكل الشفافية الخطوة الأولى على الطريق إلى المساءلة، يأتي تبني القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر في إطار مساعي تعزيز شفافية التسيير المالي العمومي، لكنه سيصطدم بمقاومة قوية من الإدارة ذاتها والطابع الريعي للدولة والاقتصاد، وهو ما يعكسه ترتيب الجزائر في التقارير الدولية المتعلقة بشفافية المالية العمومية.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، المالية العمومية، محاربة الفساد، القانون العضوي، المشاركة.

Abstract

The proper management of public finances based on the adoption of the principle of transparency is a necessary condition for achieving the governance of public finances. Transparency is one of the modern terms, which means the necessity of informing the public about policies and how money is spent. Transparency aims to achieve participation and leads to the reduction of corruption. Transparency is considered to be the first step to achieve accountability. the adoption of Organic Law 18-15 related to the financial laws in Algeria comes within the framework of efforts to enhance the transparency of public financial management. However, it will be resisted by the administration itself and the reliance on rent in the economy. This reflects Algeria's ranking in international reports on transparency of public finance.

Keywords: transparency, public finance, fighting corruption, organic law, participation.

المؤلف المرسل: أكل محمد

مقدمة:

شهد النصف الثاني من القرن الماضي تحولات عميقة على مستوى مفاهيم المالية العمومية، إذ شكلت الإصلاحات في تسيير المالية العمومية، وتطور مفهوم الحكامة، والتقدم التكنولوجي عوامل مهمة لعبت دورا كبيرا في إعادة صياغة وتكوين وتنظيم المؤسسات من حيث قواعد عملها، وأنشطة موظفيها على الصعيد السياسي، تركز المقاربة الجديدة لتسيير المال العام على مبدأ لامركزية القرار والتنفيذ، وشفافية التسيير المالي العمومي¹، وتبني نهج تشاركي قوامه التسيير المتحور حول النتائج محاولا تجاوز الوسائل والأدوات التقليدية للتسيير المالي العمومي المبني على علاقات هرمية أدت لفقدان الفعالية والكفاءة في تسيير المال العام.

¹ Michel bouvier, La transparence des finances publiques :une exigence éthique, politique et scientifique dans : La transparence des finances publiques : vers un nouveau modèle, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013, pp9-12.

شرعت الجزائر كغيرها من الدول في عملية إصلاح المالية العمومية منذ سنة 2001 تماشيا مع المد الإصلاحي الذي جاء نتيجة لضغوطات خارجية تدعو لتبني مفاهيم حكمة المالية العمومية وفق المنطق المناجيريالي المستوحى من إدارة الشركة والقطاع الخاص القائم على التسيير المتمحور حول النتائج الذي تدعمه المؤسسات المالية الدولية تحت غطاء المعونة الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي والمؤسسي، كما فرضته الظروف الداخلية المرتبطة بغياب فعالية الإنفاق العمومي، والعجز المستمر في الميزانية والارتهاق لعائدات الربح من المحروقات، في هذا السياق يشكل إصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية ذروة هذا المسار ومدخله القانوني.

ولهذا فإن البحث يهدف إلى:

- عرض واقع شفافية المالية العمومية من منظور التقارير الدولية ذات الصلة.
- التطرق لمستجدات القانون العضوي 18/15 في مجال تجسيد شفافية المالية العمومية.

في هذا السياق يحاول البحث الإجابة عن إشكالية رئيسة:
ما واقع شفافية المالية العمومية وآفاق تجسيدها في الجزائر في ظل القانون العضوي 18-15؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع شفافية المالية العمومية من منظور التقارير الدولية ذات الصلة وتحليلها، وكذا دراسة النصوص القانونية التي تحكم تسيير المالية العمومية في

الجزائر من خلال التطرق للمواد القانونية المكرسة لمبدأ الشفافية في ظل القانون 15-18¹.

ولإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى مطلبين يتناول الأول لواقع شفافية المالية العمومية على ضوء التقارير التقارير الدولية المتعلقة بشفافية المالية العمومية، ويعرض الثاني لآفاق تجسيدها من خلال المدخل القانوني ممثلاً في القانون العضوي 15-18.

يعتبر مبدأ الشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها فلسفة الحكامة ويسهم تجسيده في تحقيق باقي مبادئها بشكل أو بآخر، لهذا أولى المشرع الجزائري المبدأ اهتماماً متزايداً بتكرسه في النص الدستوري² ثم في القوانين ذات الصلة بتسيير الشأن العمومي والتي تعد قوانين المالية العمومية أهمها لعلاقتها بمعيشية المواطنين ومستقبل الأجيال القادمة³، سنتناول واقع مبدأ شفافية المالية العمومية في التقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات المالية المهتمة بتقييم مدى التقدم في تجسيده، ثم

¹ القانون رقم 15-18 المؤرخ في 02-09-2018 المتضمن قوانين المالية، ج ر ع 53، الصادرة بتاريخ في 02-09-2018 المعدل والمتمم بالقانون العضوي 19-09 المؤرخ في 11-12-2019، ج ر ع 78 الصادرة بتاريخ 18-12-2019.

² كفلت الدساتير الجزائرية مبدأ الشفافية عبر النص على ضماناته خاصة ما تم تكريسه في التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 192 على ضرورة ضمان تسيير شفاف للأموال العمومية، والعمل على الوقاية من الفساد ومكافحته في نص المادة 203 منه، وعمل المؤسس في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 على جعل مبدأ الشفافية غاية عمل المؤسسات التي يختارها الشعب بضمن أن يتم تسيير الشؤون العمومية بطريقة شفافية تضمن حماية الاقتصاد الوطني في المادة 09 منه، وتكريس مبدأ الشفافية باعتباره أحد آليات الحكامة عموماً وأخلقة الحياة العامة في المواد 204-205 منه.

³ الحكومات التي توالت على السلطة في الجزائر جعلت من قانون المالية للسنة الوثيقة المفضلة للتعبير عن السياسية المراد انتهاجها. أنظر في هذا: دنيدي يحي، مرجع سابق ص 92.

نتطرق للقانون العضوي 15-18 باعتباره يشكل طموح تجسيد تحقيق شفافية المالية العمومية.

المطلب الأول: شفافية المالية العمومية في الجزائر من منظور المعايير الدولية
كانت المؤسسات المالية الدولية سباقة للاهتمام بوضع القواعد والمعايير التي تحكم تسيير المالية العمومية وربطها بمسألة الحكامة الجيدة، ولتحقيق الغرض وضعت عدة قواعد إرشادية ومؤشرات قياس لتحديد مدى التزام المؤسسات والدول بها في مجال تسيير المالية العمومية، في هذا الإطار كان لمبدأ الشفافية النصيب الوافر بفعل ارتباطه بعدة مؤشرات قياس أخرى تتعلق بالمشاركة وضبط الفساد ومحاربه¹، و الجزائر كغيرها من الدول انخرطت في مساعي إصلاح المالية العمومية منذ سنة 2001 تماشيا مع المد الإصلاحية الذي جاء نتيجة لإكراهات داخلية وضغوطات خارجية، فيما يلي ستناول واقع تسيير المالية العمومية في ضوء التقارير الدولية ذات الصلة.

الفرع الأول: من منظور تقارير الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك

نشر صندوق النقد الدولي نموذجين من تقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك حول الجزائر ترتبط بمبدأ الشفافية: نموذج حول شفافية السياسات النقدية

¹ استأثر مفهوم شفافية المالية العمومية باهتمام العديد من السياسيين والمسيرين والإداريين بسبب التطورات الفكرية والإدارية والتقنية ونتيجة لذلك تعددت تعريفاته ومضامينه، وإن كانت تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بعمليات أربع هي: المصادقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة أنظر في هذا: أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 65.

والمالية بتاريخ 17 ماي 2004 ونموذج بخصوص شفافية السياسة المالية في 1 مارس 2005.¹

ركزت نماذج تقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك في النظام الميزانياتي الجزائري على أربعة أبعاد لميثاق الممارسات الجيدة فيما يتعلق بشفافية المالية العمومية، وجاء في التقرير:

- أن المعلومات المقدمة إلى البرلمان والرأي العام غير كافية²-عدم مراعاة الإطار القانوني الحالي القانون 84-17 لمتطلبات الشفافية، -مشروع قانون المالية السنوي والوثائق المرفقة به غير مكتملة ومعقدة في بعض الأحيان-محدودية نشر بيانات تنفيذ الميزانية-البيانات المتاحة لا تغطي إلا جزءا من الإدارات العمومية والعلاقات بين مختلف مكونات القطاع العمومي ليست واضحة وجود قصور في النظام المحاسبي وطرق الرقابة والتدقيق³.

قدم تقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك مجموعة من التوصيات للسلطات الجزائرية تركز على ثلاثة مستويات⁴:

-اتخاذ إجراءات على المدى القصير من أجل تحقيق تحسين سريع لشفافية المالية.

¹تم نشر تقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك على موقع النقد الدولي على الرابط:
<http://www.imf.org/external/NP/rosc/rosc.aspx> تاريخ الاطلاع 2019-09-06.

² دور البرلمان يحدد النص الدستوري ويضبطه القانون العضوي رقم 16-12، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، ج ر ع، 50، المؤرخة في 2016/08/25.

³ ifm, Algeria: report on the observance of standards and codes - fiscal transparency module, report n°05/68, february 2005, p 26. On site :
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr0568.pdf>. p26. Consulter le : 13/05/2019.

⁴ Ifm, Algeria: Report on the Observance of Standards and Codes - Fiscal Transparency Module, report n°05/68·february 2005, p 26. On site pp. 27- 29
تاريخ الاطلاع 2019-08-06

- إصلاح إطار التسيير بإدخال تحسينات في شفافية الميزانية لتوضيح أدوار مختلف أصحاب المصلحة وتحسين نظام التسيير المالي ولمعلوماتي -تحسين أنظمة بيانات الجودة والوضوح بإنشاء نظام محاسبة فعال، واستخدام تصنيفات الموازنة التي توفر معلومات واضحة عن الإنفاق وتعزيز نظام المراجعة والتدقيق.

يشير هذا التقرير إجمالاً لوجود عدد من النقص القانوني والإجرائي للتشريع المالي الجزائري إذ يفترض إلى الشفافية في تسيير المالية العامة، بسبب عدم توفر المعلومات لدى الفاعلين فيه خاصة الدور المحدود للبرلمان في المجال المالي والميزاني.¹

الفرع الثاني: من منظور برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية

يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية² إطاراً لتقييم نقاط القوة والضعف في تسيير المالية العامة والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء، تم تنفيذ تقييم تسيير المالية العمومية الجزائرية خلال سنة 2010. **وشمل محورين:**

يتعلق الأول بالتقييم التركيبي لأداء تسيير المالية العمومية وتمت تسجيل الملاحظات الآتية:

¹ ولتجنب ما أثبتته الواقع من أنه كلما ركزت السلطة في يد شخص إلا واستغلها وتعسف في استعمالها بما يؤدي إلى تقييد أو إلغاء الحريات التي في مناحها تتم المطالبة بمزيد من الشفافية . أنظر في هذا : سعيد بوالشعير النظام السياسي في الجزائر -دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989 ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 88-91.

² لتفاصيل أكثر حول برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) ، أنظر في هذا: الموقع الرسمي <https://pefa.org> تاريخ الاطلاع 14-12-2019.

- أن مقدار النفقات المرخص بها تم استخدامه بنسبة تفوق 85%. - ضعف شفافية المالية العامة والحاجة لتنفيذ تصنيف وظيفي للميزانية. - الوصول المحدود جداً للمعلومات المتعلقة بميزانية الدولة وتنفيذها للجمهور. - عدم وجود إطار ميزانياتي على المدى المتوسط. - الطبيعة السرية المفرطة لتقارير المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة. - التأخير في إنشاء حسابات نهاية السنة (قانون تسوية الميزانية). - عدم مطابقة قانون مجلس المحاسبة لمعايير الإنتوساي، وعدم نشره تقارير التدقيق (المراجعة) وتقرير النشاط السنوي الخاص به حتى وإن كان القانون ينص على ذلك¹.

يتعلق الثاني المتعلق بتقييم أثر نقاط الضعف على تسيير المالية العمومية: لجوانب القصور التي تمت ملاحظتها تداعيات مهمة على نظام تسيير المالية العمومية الجزائري، إذ يشير إطار PEFA على وجه الخصوص إلى:

- الاستخدام غير العقلاني للحسابات الخاصة بالخرينة.
- صعوبة رصد ورقابة استخدام الأموال الناجم عن نقص المعلومات التركيبية والشاملة، في الوقت الفعلي لتنفيذ الميزانية.
- تقويض مصداقية التسيير العمومي الناجمة عن التأخير في دراسة الحسابات من قبل مجلس المحاسبة، وعدم مسؤولية أو مساءلة الإدارات بسبب غياب العقوبات أو الجزاءات².

الفرع الثالث: في ضوء مسح الموازنة المفتوحة

مبادرة الموازنة المفتوحة التابعة لمنظمة الشراكة الدولية للموازنات هي برنامج بحثي وترويجي دولي يدعم تبني أنظمة مالية عمومية تتسم بالشفافية

¹ Abdelhak Cerurfa, la réforme budgétaire en Algérie: à la recherche d'un modèle, thèse de doctorat en sciences juridiques, école doctorale de droit de la Sorbonne, paris 1, 2016. pp, 77, 78

² Abdelhak Cerurfa, op.cit pp, 77

والقابلية للمساءلة والمشاركة، يعمل بشكل مقارن مستقل ومنتظم لشفافية الموازنة والمشاركة فيها في 117 دولة¹.

يعطي مؤشر شفافية الموازنة المفتوحة للجزائر في تقريره لسنة 2019 درجة شفافية 2 من أصل 100 مع ملاحظة "قامت الجزائر بخفض إتاحة معلومات الموازنة المقررة" وهذا يعد تراجعاً مقارناً بدرجات السنوات السابقة على التوالي 1-2010، 13-2012، 19-2015، 3-2017، واحتلت المرتبة 112 عالمياً من بين 117 دولة تم تقييمها، كما لا تتيح الجزائر أي مشاركة للجمهور في عملية الموازنة، وتشير درجة مشاركة العامة المقدره بنحو 0 من أصل 100 درجة إلى أنه لم يتم تقديم أي فرص للمشاركة في عمليات الموازنة، وهي ذاتها الملاحظة المسجلة للسنوات السابقة محل تقييم المؤشر، أما بخصوص الرقابة على الموازنة فقد تم منحها درجة 35 من أصل 100 بتقييم ضعيف لمدى توفر الرقابة التشريعية ومجلس المحاسبة على عملية الموازنة، وهي كما لا تخضع عمليات المراجعة للتدقيق والفحص من قبل وكالة مستقلة لعدم وجود هيئة مالية مستقلة².

¹تسعى المبادرة إلى وضع معايير لتسيير المال العام تتسم بالشفافية والمشاركة، وذلك عن طريق توحيد جهود مجموعات متنوعة من مختلف الأطراف المعنية بإعداد الميزانية مثل باحثي مسح الموازنة المفتوحة، ناشطي المجتمع المدني الذين يعملون في قضايا تتعمق بالميزانية، ومشرعين من المجالس التشريعية، ومسؤولي الموازنات الحكومية الكبار بالإضافة إلى مسؤولين من المؤسسات الإشرافية والمانحة، وذلك لنقاش والحوار بشأن الحاجة إلى تملك المعايير ومحتواها: أنظر في هذا الموقع الرسمي:

https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys
2019/09/15

²مسح الموازنة المفتوحة، مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019 الجزائر: تاريخ الاطلاع: 04-06-2020. على الرابط: pdfs/2019/open-budget-survey-algeria-2019-ar.pdf .

يشير مسح الميزانية المفتوحة 2019 بالنسبة للجزائر إلى تراجع كبير في مؤشر الشفافية بحوالي 17 درجة مقارنة بسمح الموازنة المفتوحة 2015، يكشف عن انعدام موازنة المواطن وعدم إنتاج التقارير الدورية، وإنجاز تقارير المراجعة نصف السنوية والسنوية ولكن دون إتاحتها للجمهور، تحاول وزارة المالية تدارك هذا النقائص فقد وضعت حيز الخدمة ميزانية المواطن، وتقدم مذكرة إرشادية حول إعداد مشروع الميزانية الأولية وقانون ميزانية الدولة لعام 2022¹.

وبالتالي، يشير أداء الجزائر في مسح الموازنة المفتوحة إلى أنه أقل من المتوسط الدولي، واحتلالها لمراتب متدنية حتى عند مقارنتها أيضا بمثيلاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالرغم من أن وزارة المالية تتوفر داخليا على مجموعة من المعلومات الموثوقة بما يتماشى مع المعايير الدولية بحسب تقرير برنامج الإنفاق العام والمسالة المالية².

المطلب الثاني: القانون العضوي 18-15 ورهان تجسيد شفافية المالية العمومية

شكل استصدار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 15/18 لحظة مهمة في مسار البحث عن تحسين أداء المالية العمومية، ومحاولة تجاوز الاختلالات التي عرفها الإطار المسير لها في ظل أحكام القانون 84-17³، الذي لم يعد يتناسب مع التغييرات العالمية ويستوعب القواعد والمعايير والشروط المعتمدة في هذا المجال، ولتلاءم مع مستلزمات الحكامة المالية في مختلف مستوياتها،

¹ للاطلاع على ميزانية المواطن عبر مواقع وزارة المالية الجزائرية على الرابط :

<http://mfdgb.gov.dz/ar/> ميزانية-المواطن / تاريخ الاطلاع 15-09-2021.

² Abdelhak Cerurfa, op.cit., p80.

³ Denidni Yahia. La pratique du système budgétaire de l'état en algérie. Alger : Office Des Publications Universités, 2002. p p 368-370.

خاصة في ظل أزمة مالية ناتجة عن تقلبات أسعار المورد الرئيسي لخزينة الدولة، والبحث عن أنجع السبل الكفيلة بتسيير عمومي أكثر فعالية وشفافية يضمن فعالية الإنفاق العام ويحقق التنمية المستدامة¹.

يهدف إصلاح تسيير المالية العمومية الذي شرعت الجزائر فيه سنة 2001 لمواكبة هذه التحولات التي عرفت الساحة الدولية في مجال التسيير المالي المتميز بإصلاحات تهدف لتعزيز نظام الميزنة القائمة على البرامج والتمحورة حول النتائج وفق مقاربة مناجيرالية للتسيير تعتمد منطق الأداء وتبحث عن الفعالية والكفاءة والاقتصاد في تسيير المال العام، تمثل شفافية المالية العمومية غاية من بين عدة أهداف سعى مشروع تحديث أنظمة الميزانية لتحقيقها من خلال²: " -خلق ثقافة قائمة على النتائج من خلال توجيه الميزانية نحو تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية للدولة.

-إضفاء المزيد من الشفافية على الميزانية العامة للدولة من خلال إحداث تحسين نوعي لكيفية تقديمها ونشرها، ما يجعل منها انعكاسا للسياسة المالية، ويسمح بتوضيح ومعرفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.

¹ أصبحت عصرنه المالية العمومية تستلزم تعزيز الشفافية في تسيير الميزانية وإعطاء المعنى الكامل للرخصة البرلمانية، وضرورة تقديم الحكومة عند إيداعها لمشروع قانون المالية تقارير تفصيلية وشروحات مستقبلية بخصوصها. أنظر في هذا: دنديني يحي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 48-49.

² تومي سلامي، مشروع عصرنه أنظمة الميزانية... نحو ترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، عدد 17 جوان، 2012، ص 154، وأيضا أنظر في هذا : Ministère des finances, projet de modernisation des systèmes budgétaires, phase, aperçu d'ensemble de la modernisation des systèmes budgétaires en Algérie, CRC Sogema, 2009, pp 9, 10.

- تحسين أداء الخدمة العمومية، عن طريق تحديد الأهداف وتقييم النتائج.
- إن تبسيط الإجراءات وإضفاء الشفافية على الميزانية يسهل عملية الرقابة القبلية والبعدية للنفقات.
- إن عملية تقييم التسيير القائمة على النتائج تدفع المسؤولين والمسيرين إلى تحمل مسؤولياتهم.
- إن إضفاء الشفافية على تسيير الموارد المالية يسمح بتقييم نوعية الحكامة الجيدة.
- إن تحديد البرامج وفق الأولويات والاستراتيجيات يسمح بالاستعمال العقلاني للموارد المالية وبطريقة أكثر فعالية، ويجعل من الميزانية أداة في خدمة المواطنين وترد على انشغالاتهم".

إذا كان سعي المشرع من خلال وضع القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية هو ملامته مع مقتضيات المرجعية الدستورية فإنه أيضا جاء برغبة في إدخال إصلاحات عميقة على نظام تسيير المالية العمومية، ذلك أن هذا الإصلاح يندرج في سياق دينامية دولية لإصلاح تسيير المالية العمومية بدأت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وانتشرت في أنحاء العالم¹.

¹ على غرار ما تم في فرنسا من خلال تبني القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF سنة 2001 والمطبق بداية من سنة 2006، أو في المغرب من خلال تبني القانون التنظيمي 130.13 سنة 2013 المطبق بداية من سنة 2015، أو في تونس من خلال اعتماد القانوني الأساسي للميزانية سنة 2019 قانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 يتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

الفرع الأول: تعزيز مبدأ الشفافية كهدف رئيسي للقانون العضوي 18-15

سعى المشرع من خلال القانون العضوي 18-15 إلى إحداث تحول جذري في الأساس الذي تبني عليه قوانين المالية مستهدفا تحقيق غايتين رئيسيتين هما:¹ إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج، وتعزيز شفافية المعلومات الميزانية.

يعد تعزيز شفافية المالية عاملا حاسما في تسيير المالية العمومية والمساءلة عنها، لهذا تولي المؤسسات المالية الدولية اهتماما بهذا الجانب، وتركز على التحسين المستمر للمدونات والمواثيق المرتبطة بها، وترتبط شفافية المالية العمومية والميزانية خصوصا بحجم المعلومات والإحصاءات المتعلقة بمختلف أنواع الإنفاق والإيرادات وموثوقيتها وتوفرها في الوقت المناسب وإتاحتها للجميع.²

في هذا السياق جاء القانون 15/18 ليوفر عددا مهما من التقارير والملاحق التفسيرية التي تتيح لممثل الشعب ونوابه المساهمة في صناعة القرار المالي وتنفيذه ورقابته، وهو ما تناولته المواد، 72، 75، 76، 87 منه.³

¹وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية، عرض الأسباب، أفريل 2018، ص 1.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، شفافية الموازنة العامة للدولة، أهميتها وآليات تعزيزها، كلية الشريعة والقانون طنطا، جامعة الأزهر، مصر، 2015، ص 752.

³ على اعتبار أن موضوع الرقابة الذي تقوم به السلطة التشريعية في المجال المالي يتعلق في الواقع بأسس دولة القانون، أنظر في هذا :

franck waserman , la transparence du contrôle parlementaire , dans dans : La transparence des finances publiques : vers un nouveau modèle, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013, p 133.

يعكس عدد التقارير التي يجب على الحكومة توفيرها خلال مراحل تحضير إعداد وتنفيذ قانون المالية لسنة اهتمام المشرع بتوفير قدر هام من المعلومات التي تتيح مشاركة الفاعلين غير الحكوميين في عملية صناعة القرار المالي، وكذا رقابة ومساءلة المسؤولين والمسيرين عن كيفية تسييرهم للمال العام، ومدى تحقيق النتائج المعلن عنها في مخطط عمل الحكومة، وفي سياق تعزيز مبدأ الشفافية المالية العمومية سيكون لقوانين المالية وحدها التشريع لمقتضيات لها تأثير على موارد والتزامات مالية الدولة¹، كما تناول القانون 15/18 في الفرع الجزئي الأول رخص الميزانية في المادة 23 في فقرته الثالثة عدم إمكانية تعديل الاعتمادات المالية إلا ضمن الشروط المنصوص بموجبها القانون.

الفرع الثاني: مستجدات القانون العضوي 18-15 لتجسيد شفافية المالية العمومية

يسعى المشرع لتكريس المزيد من الشفافية في تسيير المالية العمومية من خلال تحسين طرق عرض وتقديم مشاريع قوانين المالية وتجويد مضمونها، وهذا من خلال إدخال نظام تصنيف للميزانية، وتحديث وثائق الميزانية في اتجاه تبسيط وإثراء ونشر معلومات الميزانية.

1- اعتماد تصنيف جديد للميزانية بتطبيق موحد لمبدأ التخصيص عبر توحيد ميزانيات التسيير والاستثمار والنقل في حساب واحد، والمجسد في التخصص الجديد الذي ينص على وضع برامج عوض قطاعات وأبواب، مع مواصلة استعمال

¹ حسب نص المادة 18 من القانون 15/18 " تنص قوانين المالية دون سواها على الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفيات تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا في مجال الإعفاء الجبائي"، كما جاء في نص المادة 20 " لا يمكن تأسيس أو تحصيل الرسوم شبه الجبائية إلا بموجب حكم من أحكام قانون المالية... " كما نصت المادة 9 من القانون 15/18 " لا يمكن إدراج أي حكم ضمن قوانين المالية ما لم يتعلق بموضوع هذه القوانين ".

مفاهيم التسيير والاستثمار والنقل كعناوين وليس كميزانيات مستقلة، ليصبح التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات التصنيف الرئيسي لميزانية الدولة¹، ويشكل البرنامج وحدة تخصيص الاعتمادات المالية²، أو حسب التخصيص فيما يتعلق بالاعتمادات المالية غير المخصصة³، كما جمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الواردة في المادة 28 منه القانون 18-15⁴.

تشكل التصنيفات الأربع الجديدة الواردة في المادة 28 من القانون 18-15 والتي تعتبر مستقلة عن بعضها البعض، لكنها تجعل من الممكن تقديم ميزانية برنامج لكل وزارة بطريقة متكاملة، لأن الأنواع الأربعة للتصنيف يدعم بعضها بعضا وتسمح بتشكيل نظام قادر على تنفيذ ميزانية برنامج. لا يعني هذا العدد من المعايير أن هنالك تداخلا أو أنها مستقلة تماما عن بعضها البعض ولكنها متكاملة فيما بينها وتسمح في نفس الوقت بمعرفة⁵.

¹ حسب نص المادة 30 من القانون 18-15

² حسب نص المادة 75 من القانون 18-15.

³ حسب نص المادة 29 من القانون 18-15.

⁴ يأتي تبني هذا التصنيف لجعل الرخصة البرلمانية التي سيتم تقديمها من خلال هذه القانون العضوي الجديد على أساس الأهداف التي يتعين تحقيقها وقياسها من خلال مؤشرات الأداء في سياق عملية تطوير شاملة لكيفية تخصيص الاعتمادات المالية وتعكس تحولا مهما في مدونة الميزانية للتوافق مع المعايير الدولية وتعكس " هيكل عاما أكثر استراتيجية" أنظر في هذا :

Michel bouvier. Marie-christineclassan, jean-pierrelassale, Finances publiques, finances publiques, L.G.D.J, lextenso : 10 edition, 2010, .p.355

⁵ لا يعني هذا العدد من المعايير أن هنالك تداخلا أو أنها مستقلة تماما عن بعضها البعض ولكنها متكاملة فيما بينها وتسمح في نفس الوقت بمعرفة: -الوحدة الإدارية المسؤولة عن النفقة.- النتائج المنتظرة من هذه النفقة طبقا للأهداف--الطبيعة الاقتصادية لهذه النفقة.-ارتباط

2- إثراء الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية للسنة يتطلب الانتقال من وضع ميزانية الوسائل استنادا إلى ميزانية برامج المتمحورة حول النتائج ضرورة إجراء مراجعة لوثائق الميزانية، وهو ما يعني كذلك بالضرورة الانتقال من منطوق قائم على المدخلات (الوسائل) إلى منطوق قائم على المخرجات (النتائج)، أدى تبني هذا المنطق إلى زيادة في حجم وطبيعة ونوعية المعلومات التي سيكون على الحكومة تقديمها خلال جميع مراحل إعداد وتنفيذ والرقابة على قانون المالية -الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة تتضمن تقريرا عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط بالإضافة إلى ملاحق تفسيرية ووثائق مجمعة في ثلاثة أحجام تتعلق بمشروع ميزانية الدولة، وتقرير عن الأولويات الاقتصادية يعده كل وزير وكل مسؤول عن مؤسسة عمومية، التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة¹.

يعكس حجم هذه الوثائق المرفقة ونوعيتها المعدة حسب كل برنامج والمتمحورة حول النتائج والمكتسبة طابعا سنويا ومتعدد السنوات توجهها نحو تبني ميزانية البرامج وإضفاء مزيد من الشفافية في تسيير المالية العامة وإتاحة قدر مهم من المعلومات لممثلي الشعب قبل مصادقتهم على مشروع قانون المالية للسنة. -الوثائق المرفقة بقانون المالية التصحيحي سيكون على الحكومة أن ترفق تقريرا تفسيريا للتعديلات المدرجة في قانون المالية للسنة وأي وثيقة من شأنها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة².

هذه النفقة بوحدة من المهام الكبرى للدولة " أنظر في هذا : سلامي تومي، مرجع سابق، ص 158.

¹ حسب نص المادة 75 من القانون 18-15.

² حسب نص المادة 76 من القانون 18-15.

- عمل المشرع على إثراء الوثائق الواجب إرفاقها عند تقديم القانون المتضمن تسوية الميزانية المقدم كل سنة بملاحق تفسيرية تتعلق بنتائج العمليات الميزانية والحسابات الخاصة للخرينة وعمليات الخزينة، وكذا حساب عام للدولة، وتقدير وزاري للمردودية يوضح مدى بلوغ الأهداف المتوقعة والتي تم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعايينة¹، كما يتم إرفاق قانون تسوية الميزانية بتقريرين لمجلس المحاسبة يتضمن الأول نتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية على ضوء النتائج المنفذة، ويتعلق الثاني بتصديق حسابات الدولة المبادئ النظامية والصدق والوفاء مدعم بتقرير يبين التحقيقات التي تم إجراؤها لهذا الغرض².

- إثراء الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة، وقانون المالية التصحيحي، وكذا قانون تسوية الميزانية بشكل كبير خاصة في مرحلة المصادقة على قانون المالية للسنة ثم في مرحلة الرقابة عليه. ويأتي هذا الإثراء استجابة للنهج الذي تبناه من خلال اعتماد الميزنة القائمة على النتائج التي تتطلب تحسينا كميا ونوعيا للمعلومات المقدمة للبرلمان، ولكنه أيضا كجزء من سعي الجزائر لتجاوز الانتقادات المستمرة الموجهة لها من قبل الهيئات الدولية في مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين في تقاريرهم مثل تقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك³.

تشكل المعلومات الدقيقة الصادقة ذات الجودة والمتوفرة في الوقت المناسب عاملا حاسما في اتخاذ القرار المالي الصحيح الذي يساهم في تجسيد الأهداف

¹حسب نص المادة 87 من القانون 18-15

²حسب نص المادة 88 من القانون 18-15.

³ifm, Algeria: Report on the Observance of Standards and Codes - Fiscal Transparency Module, report n°05/68, february 2005, p 26.on site <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr0568.pdf>.p26. Consulter le :26/08/2019

المرجوة من التسيير الفعال ويحقق ترشيد الإنفاق العام ويجنب كل أشكال التبذير والإسراف.

3- تحسين مضمون وتقديم مشاريع قوانين المالية

يهدف القانون 15/18 لتعزيز دور البرلمان في مناقشة قانون المالية بالرفع من جودة وموثوقية المعلومات المقدمة إلى البرلمان من طرف الحكومة، وتعديل الجدول الزمني لإعداد قوانين المالية، ومراجعة طريقة التصويت على نفاقات قانون المالية، ما سيسمح بتحديث عرض قانون المالية، وإضفاء مزيد من الشفافية وإدخال نظام تصنيف جديد للإنفاق وتجديد وثائق الميزانية وتبسيطها وإتاحتها للفاعلين في المجال المالي خاصة البرلمان والمجتمع المدني.

لإضفاء مزيد من الشفافية على الميزانية العامة للدولة وجعلها أكثر وضوحا وتسهيل قراءة مضمونها سيتم توحيد ميزانيات التسيير والاستثمار والتحويل في إطار وحدة وحيدة للميزانية من خلال التخصيص الجديد للاعتمادات التي يعد البرنامج فيها الوحدة الأساسية لتخصيص الاعتمادات، ويحكم تصنيفها نص المادة 28 من القانون 15-18¹.

يتخلى القانون الجديد عن الهيكل الكلاسيكي لقانون المالية في الشكل المفضل للقانون 17/84 لصالح هيكل جديد مقسم إلى ستة أبواب خصص الأول للأحكام العامة، تطرق الثاني لموارد الدولة وأعبائها وحساباتها، عرض الثالث لتحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها والمصادقة عليها، كرس الباب الرابع لتنفيذ

¹ يشكل هذا التصنيف المتصور جزء من الاهتمام الأكبر بتنفيذ التسيير المتمحور على النتائج في المالية العامة الجزائرية، كما يعد الشرط الأساسي ولكن أيضا القوة الدافعة لأنه يشجع الوزارات على مواصلة دمج التوجهات الإستراتيجية والخطط المالية. ستكون البرامج بعد ذلك مجرد ترجمة مالية للخطة الإستراتيجية للوزارة لتفاصيل أكثر في هذا أنظر : AbdelhakCerurfa,

قوانين المالية، وتضمن الخامس منها قانون تسوية الميزانية، ليختتم بباب سادس تضمن أحكاما انتقالية واختتاميه.

تضمن القانون 15/18 إثراء للوثائق الواجب تقديمها من قبل الحكومة للبرلمان بداية من مشروع قانون المالية للسنة إلى غاية القانون المتضمن تسوية الميزانية، في هذا تشير المادة 72 منه إلى ضرورة عرض الحكومة أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية، في إطار إعداد مشروع قانون المالية للسنة تقريراً حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية¹، كما يرفق بمشروع قانون المالية للسنة تقرير عن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط، ويبرز على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية والتقديرية، وملاحق تفسيرية تبين التطور حسب صنف الضرائب، إضافة إلى وثائق مجمعة في ثلاثة أحجام: يتعلق الحجم 1- بمشروع ميزانية الدولة، والحجم 2- بتقرير عن الأولويات والتخطيط يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف بتسيير محفظة البرامج، في حين يتناول الحجم 3 - التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة².

يُرفق قانون المالية التصحيحي بتقرير تفسيري للتعديلات المدرجة في قانون المالية للسنة، وأي وثيقة من شأنها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة³، كما تناولت

¹ حسب نص المادة 72 من القانون 15-18 يتضمن التقرير حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العامة على: - عرض التوجهات الكبرى للسياسات الاقتصادية والميزانياتية - تقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة.

² حسب نص المادة 75 من القانون 15-18 في الفصل الثاني المتعلق بالوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية.

³ حسب نص المادة 76 من القانون 15-18

المادة 87 من القانون 15/18 عددا من التقارير والملاحق التفسيرية التي تسهم في التحقق من مدى تنفيذ محتوى الرخصة المالية لأن قانون التسوية يضبط المبلغ النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقات التي تم تنفيذها¹، ويرفق مشروع قانون تسوية الميزانية بـ:"

-ملاحق تفسيرية تتعلق بنتائج العمليات الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة.

-حساب عام للدولة يتضمن الميزان العام للحسابات وحساب النتائج والحصيلة والملحق أو الملاحق وتقييم التزامات الدول الخارجة عن الحصيلة، وتقرير عرض يوضح على الخصوص التغييرات في الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة المالية.

-تقرير وزاري للمردودية يوضح الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية، وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها بمؤشرات الأداء المرتبطة بها والنتائج المحققة والتفسيرات بالفوارق المعاينة.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب إيداع مشروع قانون التسوية قبل 10 أوت من السنة ويتعلق بتسوية السنة المالية -1 لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني².

سعيًا لتعزيز دور مجلس المحاسبة وإثراء المعلومات المقدمة للبرلمان نص القانون 15-18 على إرفاق مشروع قانون التسوية بتقريرين لمجلس المحاسبة يتعلق الأول بنتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المالية المعنية وبتسيير الاعتمادات المالية التي تمت دراستها، بالأخص على ضوء البرامج المنفذة، ويتعلق الثاني بتصديق

¹ حسب نص المادة 86 من القانون 15-18.

² حسب نص المادة 87 من القانون 15-18.

حسابات الدولة حسب المبادئ النظامية والصدق والوفاء، كما يدعم هذا التصديق بتقرير يبين التحقيقات التي أجريت لهذا الغرض.¹

خاتمة:

تشكل المالية العمومية محور اهتمام الدول بالنظر لكونها المرآة العاكسة لحالة المجتمع على جميع الأصعدة، وتستأثر شفافية المالية العامة باهتمام السياسيين والمسيرين والإداريين بسبب التطورات الفكرية والإدارية والتقنية.

-يشير واقع شفافية المالية العمومية في الجزائر-رغم تكريس المبدأ دستوريا وتنظيمه بجملة من القوانين- لمحدودية الضمانات الكفيلة بتفعيله، فالممارسات لاتزال بعيدة عن بلوغ الأهداف المعلنة، إذ تشير التقارير الدولية المهمة بتقييم شفافية المالية العمومية لوجود عدد من النقائص القانونية والإجرائية للتشريع المالي الجزائري، بسبب عدم توفر المعلومات لدى الفاعلين فيه خاصة دور البرلمان المحدود في المجال المالي والميزاني والمجتمع المدني غير الفعال، كلها عوامل حالت دون ضمان شفافية التسيير المالي العمومي.

-يشكل إصدار القانون العضوي 15/18 خطوة مهمة نحو تجسيد حكمة المالية العمومية، حيث يهدف لتعزيز شفافية المالية العمومية من خلال تحسين مضمون وطرق تقديم مشاريع قوانين المالية، وإثراء وتجويد الوثائق الواجب إرفاقها بمشاريع قانون المالية للسنة، وقانون المالية التصحيحي، وقانون تسوية الميزانية، ما سيسمح بتكريس المزيد من الشفافية في تسيير المالية العمومية، لكنه سيصطدم في المقابل بتجذر الممارسات البيروقراطية وتأثيرات الطابع الريعي على الدولة والاقتصاد، وهو التحدي الرئيسي الذي يواجهه تفعيل مبدأ الشفافية في المجال المالي.

وعليه يقتضي تجسيد شفافية المالية العمومية:

¹ حسب نص المادة 88 من القانون 15/18.

- تحقيق حكامه المالية العمومية المرتبطة برهان إصلاح الدولة، ما يتطلب التأكيد على أهمية الشرعية في بناء عقد اجتماعي جديد يلائم بين مقتضيات الدستورية والقانونية النابعة من ثوابت الأمة الجزائرية، والاستفادة من التجارب الرائدة في مجال تسيير المالية العمومية وتكييفها مع السياق.

- العمل على إشاعة ونشر قيمة الشفافية وتوعية المواطنين بحقوقهم في معرفة حقوقهم بداية بالحق في المعلومة عبر المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية المجتمعية.

- تعديل الأطر القانونية لتنتمشي مع الشفافية بوضع ميكانيزمات وآليات تحقيقها عبر الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات العالمية الرائدة في المجال.

- تتمين أخلفة العمل العمومي والتسيير المالي العمومي خصوصا، فالضمانات الحية الواعية والمؤهلة تُجسد مقتضيات الشفافية في وجود النصوص وغيابها.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا / قائمة المصادر:

أ- الدستور

1- القانون 16-01، المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر ع 14 لسنة 2016، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016. ص ص 1-37

2- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج ر ع 82، الصادرة بتاريخ 2020/12/30. ص ص 1-47.

ب- النصوص القانونية:

1- القانون العضوي رقم 16-12، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، ج ر ع، 50، المؤرخة في 2016/08/25.

2- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02-09-2018 المتضمن قوانين المالية، ج ر ع 53، الصادرة بتاريخ في 02-09-2018 المعدل والمتمم بالقانون العضوي 19-09 المؤرخ في 11-12-2019، ج ر ع 78 الصادرة بتاريخ 18-12-2019.
3- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، ج ر ع 28، المؤرخة في 10/07/1984 المعدل والمتمم.

ج-تقارير:

1-وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية، عرض الأسباب، أفريل 2018.

2-Ministère des finances, projet de modernisation des systèmes budgétaires, phase, aperçu d'ensemble de la modernisation des systèmes budgétaires en Algérie, CRC Sogema, 2009,pp 9, 10

ثانيا /قائمة المراجع:

أ-الكتب:

1-يحي دنيدي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
2-أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
3-نزيه عبد المقصود محمد مبروك، شفافية الموازنة العامة للدولة، أهميتها وآليات تعزيزها، كلية الشريعة والقانون طنطا، جامعة الأزهر، مصر، 2015.

4-Michel bouvier. Marie-christineesclassan, jean-pierrelassale, finances publiques, L.G.D.J, lextenso : 10 edition, 2010.

5-Denideni Yahia. La pratique du système budgétaire de l'état en algérie. Alger : Office Des Publications Universités, 2002.

ب-الرسائل الجامعية:

1-Abdebdelhak Cerurfa, la réforme budgétaire en Algérie: à la recherche d'un modèle, thèse de doctorat en sciences juridiques, école doctorale de droit de la Sorbonne, paris 1, 2016.

ج-المقالات في المجالات:

1-تومي سلامي، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية...نحو ترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، عدد 17 جوان، 2012، ص ص 145-165.

د-المدخلات في الملتقيات والندوات:

1-Michel bouvier, La transparence des finances publiques, une exigence éthique, politique et scientifique dans: La transparence des finances publiques: vers un nouveau modèle, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013 p p 9-12.

2-franck waserman, la transparence du contrôle parlementaire, dans dans : La transparence des finances publiques : vers un nouveau modèle, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013, p p133-138.

ه-المقالات على مواقع الانترنت:

1-صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، كيف يشجع البنك الدولي زيادة شفافية المالية العامة، 2011، تاريخ الاطلاع: 2019/08/16. على الرابط:

2 - <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/fisca.pdf>

صندوق النقد الدولي، تقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك، تاريخ الاطلاع 06-09-2019. على الرابط: <http://www.imf.org/external/NP/rosc/rosc.aspx>

3-الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)، إطار تقييم إدارة المالية العامة، أكتوبر 2019، الطبعة الثانية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. تاريخ الاطلاع 15-12-2019 على الموقع الرسمي: <https://pefa.org>

4-وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، ميزانية المواطن: تاريخ الاطلاع 15-09-2021. على الرابط: <http://mfdgb.gov.dz/ar/> ميزانية-المواطن

5-مسح الموازنة المفتوحة، مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019 الجزائر: تاريخ الاطلاع: 2020-06-04. على الرابط:
-pdfs/2019/open-budget-survey-algeria-2019-ar.pdf

6-ifm, Algeria: report on the observance of standards and codes – fiscal transparency module, report n°05/68, february 2005,. On site: Consulter le: 13/05/2019.

7-George Kopits and Jon Craig, transparency in government operations, occasional, paper 24 , n158, international monetary fund, n.w, washington, d.c, 1998, pp1-50.

8-lfm, Algeria: Report on the Observance of Standards and Codes – Fiscal Transparency Module, report n°05/68 ,february 2005, p 26. On site pp. 27- 29. Consulter le 2019-08-06
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/158/op158.pdf>